

منه انما هو كونه

بمجة ما يتصور بالشئ ويقابل المعنى قول الام واللام في الابد الى معطوف على اسم ان وجهها
قول بوجه وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على الصلح ويظهر به الصلح
في نفس الاسم من غير استعانة بالاعمال والقوية وذلك للاعتناء بنتها قول
فان يصير ذلك لا نظري وضعه لا تصادق واما قول الابد للاختلاف في ان الاختلاف
لو كان والاعراب في الصلح كما ان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض اللغويين
لا مابة للاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره الام لان يقال ان في الدلالة
الاختلاف بغيره من السامحة ووجه ذلك ان اختلاف الصلح للدلالة على قبول المتعدي
عليه لان كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف
هذا التعريف بغيره من بعض اللغويين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما
الاختلاف وجوده في الوجود في الخارج اول لان الصلح هو ان الاختلاف هو التحول
من حركة اخرى الى غيرها فان لم يكن في الاعراب في الاسم الذي ركبه ولا يكون
ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح الصلح وينزل في الادب والتميز والتميز من قبل
الضاد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الوجه الظاهر اصطلاحا ان الاعراب
هو الاختلاف الذي يربط ان البناء منه وهو عدم الاختلاف في الابد والبناء على
الحركات وفير نظر لان في العرب شقين باختلافهما في الابد والاختلاف في البناء
بلى لا يصح ان يحصل عمل اثنين ان يكون سببه اعرابا واما المصنف في شرح الاصطلاح
اي البناء على الواحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بغيره عدم سبب الاختلاف
فصحت ان يكون قسم بناء وليس الحركات والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف في بطن
البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف في حيث هو كالمات
حاصل في اللغة وذلك كاف في جعله متقابلا في قول بوجه القاعلية قال الشيخ الوجه العائنه
المعتوه هو ان الاسم عمدة وفضلته بلا واسطة حروف الجر وهو اسطة هو المعتوه على سببه
اسم الفاعل على سببه اسم المفعول كما توجه بعضهم من ان يكون اللفظ في الاسماء باختلافها
على سبيل المشابهة وذلك لان توصيف الصلح بهذا الوصف ليس لان الصلح بالبناء
بمذا الوصف يقتضيه الاعراب والوصف الذي به اقتضا الاعراب هو ان يكون احد طرفي
البناء ان احدهما طرفا عليه تاذن نصيب الكسور وهو اقرب ايضا الوابته ويرشد الى
ما ذكرنا من ان الصلح اللفظي وهو ان الصلح في الكثرة قد يطو بعضها على بعض في الابد والبناء
من دلالة برونه لكون الظرف عليه ومن ثم احتاج الجار الى تربية والطرف الذي للدلالة
ان يطلب لاختلاف الاعراب بل قد يتغير صيغة الكلمة كما في الضمير والتكثير والبناء
بمخرف كانه الشئ وقد يكون كانه متقدما كالمصنف اليه الدلالة في المصنف في الصلح ان كان

الصلح لانها الكلمة فان كان الطاري واحدا كونه الفعل عمدة فيما ذكره وهو
فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب بالمتنبر بغيره وان كان الطاري اللامز احد
التشيين والاشياء فاللامز بالحركة ان يطلب له اخف علامته لكن غير ان
وشمل هذا الصلح انما يكون في الاسم فبصلح الاعراب من هذا الصلح في حرف
وجعلت في بعض الاسماء حروف الدلالة التي لم يتقبلت من هذا الصلح بغيره
ان لا يصلح في الاسماء الاعراب وفي الاختلاف والحروف البناء على بعضه من شخصه الورد
او الاستعلاء فان أخذ الشئ مستقولا واستعمل على منزهة الطريان قول الابد ان الصلح
الاشياء ويستبدت كونه جزيئا والشا والصورة وشبهه وقد جعلنا استنادا للصلح
المصنف بالاسماء على سبيل المشابهة او بما اذا وصل عن التشابه وانما جعلنا الاعراب في
آخر الاسم ليجعل الاعراب الذي هو اصل اللفظ الاعراب وجعل علق الاعراب في المباح
تحقيق المارفة الحركات في الاعراب بالحركة والتحقق الكما في ضمن حركته كما في الاعراب بالصلح
او جعل في جانب الاعراب ليعلم ان الابد لم يصلح موضع الاعراب بالمخرف لانما تقول
اذ اقبلت موضع الصلح بغيره من حروفه وهو جائز للسلف بعد ولا يمكن الا ان تقدم
الفرع وتأتي في الاصل قوله والاعراب على صفة المسمى والدليل في ذلك ان الاعراب
الفاعلية ومقابلها صفات الدليل وقد جعلها الشيخ الوجه صفات الدلالة وهو
عمدة او فضلا فقال ليجعل الاعراب في الاخر لان الدلالة على صفة المسمى جعلت في حروف
قالا نسب ان يكون الدلالة عليها ايضا متاخرا عن الدلالة على ان قيل ان الحركات الاعرابية
من الاخر والحروف الاعرابية الاخر فيم يلم يتاخر الدلالة عليها على الدلالة على
بان المراد بان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل المراد بالبناء على الاخر الذي
لا الزمان في ولا يشبهه في تأخره الذي لانها تامة للحرف لانما تقول ان خبرها الدلالة
لها البناء صفت بل بحجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكره وهو مخرف الحرفان
من الحرف كما صرح بالشيخ المصنف وقال ان الحركات اعراض عن فاعله فضع الحرف في المصنف
انما ان بعده بلا فصل بعض الجواهر في الحركة ان بعد الحرف كما ذكره في بعضه
يتوجه انها مع لاصحه واذا اشبهتها صارت مخرفا وقد يمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التأخر عن الدلالة بقدر اللامحان او انما يخرجها عن الدلالة الاخر بان التأخر في الحكم
يكون العطف عندا على الحركات في قولك البيت سقف وجد لان قوله الاسد الفلقة
الواعلم ان الحركات في البيت ليس مخرفا وسواء كانت متاخرة او غير متاخرة اعرابها
كانت او غير اعرابية كقولك لهما ان المثلقت بل في بغيره الفعل الاعرابية واجتنب

Copyrighted material